



الدورة الثانية والخمسون

52



مؤتمر
العمل
العربي

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

تقرير

لجنة التغيرات المناخية

وتأثيراتها على بيئة العمل

مضبطة مؤقتة رقم (6)

أولاً: استناداً إلى أحكام المادة السابعة عشرة من النظام العمل في مؤتمر العمل العربي، شكل المؤتمر في الدورة الثانية والخمسون (القاهرة، جمهورية مصر العربية 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026) لجنة فنية من بين أعضائها، لدراسة البند السابع من جدول أعمالها، بعنوان " التغيرات المناخية وتأثيراتها على بيئة العمل".

ثانياً: وعملاً بأحكام المادة الخامسة والثلاثين من نظام العمل في مؤتمر العمل العربي بتشكيل هيئة مكتب اللجان، عقدت اللجنة اجتماعها يوم الإثنين الموافق 14 سبتمبر / أيلول 2026 لمناقشة البند السابع من جدول الأعمال لهذا المؤتمر، واختارت اللجنة في بداية أعمالها هيئة مكتبها على النحو التالي: -

- المهندس / مصطفى ياسين نزال (أصحاب أعمال – جمهورية العراق) رئيساً

- السيد / المبروك عبدالغني العباسي (حكومات - دولة ليبيا) نائباً للرئيس

- السيدة / راجيا محمد حسن مقررأ

ثالثاً: شارك في أعمال اللجنة عدد (37) عضواً من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة، والسكرتارية الفنية مرفق كشف الأسماء.

رابعاً: قام بأعمال السكرتارية الفنية كل من: -

- الأستاذة / دينا سعيد ممثل السكرتير العام

- الأستاذ / محمد عبد الهادي

- الأستاذة / نسرين محمد خليل

رابعاً: قام ممثل السكرتير العام في اللجنة بتقديم العرض المرئي لمحتوى البند، وفي ضوء المداخلات والمناقشات التي أجريت من قبل أعضاء اللجنة، توصي اللجنة: (ضرورة تطوير آليات فعّالة للتكيف مع التغيرات المناخية، لحماية بيئة العمل وتعزيز الإنتاجية والعمل اللائق وحماية الفئات الأكثر تعرضاً) الأمر الذي يقتضي صياغة سياسات تكيف مستدامة ومنسقة وفعّالة في إطار حوار اجتماعي ثلاثي، تستند إلى إدارة المخاطر، والحوكمة الرشيدة، والتمويل الملائم، وتوظيف المعرفة والخدمات المناخية ونظم الإنذار المبكر، مع مراعاة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. وذلك من خلال: -

1. تكثيف جهود المنطقة العربية لمكافحة تغير المناخ من خلال تبني سياسات تكيف متعددة

الأبعاد، تدمج سياسات الطاقة مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في

تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. اعتماد استراتيجيات وطنية للتحول الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية، مع التركيز على قطاعات ذات إمكانيات كبيرة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة، بما يسهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وفي الوقت ذاته استحداث فرص عمل جديدة.
3. تعزيز دور الحوار الاجتماعي على صعيد المؤسسات، ليضطلع بمهامه في العمل المناخي، وفي ضمان نهج سياسات تضمن الانتقال العادل؛
4. تحديث ومراجعة القوانين واللوائح ذات الصلة بقضايا البيئة والتغيرات المناخية، بما يواكب التطورات الحديثة في تقنيات الطاقة المتجددة والاستدامة البيئية، فضلاً عن تطوير التشريعات المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل لمواجهة التحديات المستجدة التي فرضتها وستفرضها التغيرات المناخية على بيئة العمل؛
5. تبني التخطيط الاستراتيجي الذكي، الذي يعزز التعاون بين مختلف الأطراف لضمان حماية صحة وسلامة العاملين وللحفاظ على استمرارية الأعمال؛
6. تبني خطط عمل وطنية لمواجهة الإجهاد الحراري، في مواقع العمل المفتوحة، مع إعطاء أولوية لحماية الفئات الهشة من النساء وذوي الإعاقة وكبار السن، وأولئك الذين يعانون من حالات صحية مزمنة أو يتمتعون بلياقة بدنية أقل؛
7. تعزيز قدرات أجهزة تفتيش العمل لضمان فعالية تنفيذ القوانين واللوائح، بما يتطلب معالجة النقص في الموارد البشرية، وتنويع التخصصات داخل هذه الأجهزة، بحيث تشمل أطباء مختصون في الصحة المهنية في مجال العمل ومهندسي السلامة المهنية؛
8. تكثيف برامج التثقيف والتأهيل الموجهة للكوادر الصحية، لتمكينها من التعرف على حالات الإجهاد الحراري وطرق التقليل من تأثيراته، والتعامل مع الحالات الطارئة المرتبطة به، حيث غالباً ما يتم تشخيصه بشكل خاطئ؛
9. دمج قضايا التغيرات المناخية في الاستراتيجيات والخطط الوطنية لتنمية الموارد البشرية، من خلال إعداد قوى عاملة قادرة على التكيف، وذلك عبر تطوير برامج التدريب والتعليم في المهن الخضراء، بما يسهم في تأهيل الكوادر البشرية لتلبية احتياجات الاقتصاد المستدام منخفض الكربون. مع إتاحة فرص التعليم والتدريب مدى الحياة؛
10. نشر وتعزيز ثقافة التكيف مع التغيرات المناخية في مواقع العمل، بتفعيل أدوار لجان الصحة والسلامة المهنية، وتوفير الإمكانيات لتمكينها من أداء أدوارها بكفاءة؛
11. دعم أنشطة البحث العلمي والابتكار لمواكبة المؤسسات والشركات في أنشطتها الإنتاجية للتحول نحو المنتجات الصديقة للبيئة ولتوفير الحماية اللازمة لعمالها؛

12. تعزيز نظم الضمان الاجتماعي والعمل على توسيع شمولها، وتطوير منافع جديدة كالتعويض عن فقدان العمل لأسباب تتعلق بالتغير المناخي أو للتكيف معه (كإغلاق الوحدات الإنتاجية الملوثة، أو وقوع الكوارث الطبيعية، أو التعويض لمشاكلات صحية مرتبطة بالمناخ...)
13. اعتماد إجراءات تدعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص من خلال تعزيز مشاركته في صياغة السياسات والاستراتيجيات البيئية، لتحفيز الاستثمار في المشروعات الإنتاجية الصديقة للبيئة، واستحداث آليات اقتصادية مناسبة لدعم الالتزام البيئي للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
14. تمكين المرأة والشباب من المشاركة الفاعلة في المبادرات البيئية وجهود التكيف، وذلك عن طريق تصميم برامج تدريب وتمويل مبتكرة؛
15. تعميم نظم الإنذار المبكر مقرونة بخطط طوارئ فعّالة لمواجهة الكوارث المناخية بما يحافظ على حماية العاملين والعمال وضمان استمرارية العمليات الإنتاجية؛
16. إجراء مراجعة شاملة للمناهج التعليمية والتدريبية لإدماج موضوعات التنمية المستدامة والتغيرات المناخية، بهدف تأهيل الأجيال القادمة للتعامل مع التحديات المناخية؛
17. تعزيز التعاون على المستويين العربي والدولي، لتبادل أفضل الممارسات، وتيسير نقل التكنولوجيا، وتنفيذ البحوث المشتركة، وللوصول إلى مصادر الدعم التقني والتمويلات المطلوبة لبرامج العمل المناخي؛
18. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة، وتفعيل أدوارها كاملة في الانتقال نحو اقتصاديات صديقة للبيئة والحد من تداعيات التلوث البيئي؛
19. مواصلة منظمة العمل العربية جهودها في حشد أطراف الإنتاج الثلاثة، لتعزيز العمل المناخي، من خلال تقديم كل أشكال الدعم الفني وتعزيز التعاون بينها.
20. تعزيز الجهود والتنسيق بين منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في إعداد إطار عربي متكامل يربط بين البعد البيئي والبعد المناخي من جهة ، والبعد الاجتماعي والتنموي من جهة أخرى ، لتعزيز التكامل والتنسيق العربي لمواجهة آثار التغير المناخي على الفئات الاجتماعية الهشة.

رئيس اللجنة

المهندس / مصطفى ياسين نزال

(أصحاب أعمال – جمهورية العراق)



م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
1	السيد / مصطفى ياسين نزال الصيمري	رئيس اللجنة	أصحاب أعمال جمهورية العراق
2	السيد / المبروك عبد الغني العباسي	نائب رئيس اللجنة	حكومات دولة ليبيا
3	السيدة / راجيا محمد حسن	مقرر	حكومات جمهورية مصر العربية
4	السيد / نور الدين التريكي	أصيل	حكومات الجمهورية التونسية
5	الأستاذ / عبد الاله بن فهد الرويجح	أصيل	حكومات المملكة العربية السعودية
6	السيد / حمد سعيد الحسن	أصيل	حكومات دولة قطر
7	السيدة / م. عذاري يعقوب القلاف	أصيل	حكومات دولة الكويت
8	السيد / خالد محمد المبروك	أصيل	حكومات دولة ليبيا
9	السيد / عادل المبروك	أصيل	حكومات دولة ليبيا
10	السيد / محمد عبد الستار منتصر	أصيل	حكومات جمهورية مصر العربية
11	السيد / محمود أحمد عبد الله	أصيل	حكومات جمهورية مصر العربية
12	الأستاذة / ابتسام بنت فهد السعيد	أصيل	أصحاب أعمال المملكة العربية السعودية
13	الفاضل / عبد الله بن خلف الصوافي	أصيل	أصحاب أعمال سلطنة عُمان
14	السيد / عبد العزيز صالح الكواري	أصيل	أصحاب أعمال دولة قطر
15	السيد / حسين عادل التركيت	أصيل	أصحاب أعمال دولة الكويت
16	الأستاذة / رشا مجدي	أصيل	أصحاب أعمال جمهورية مصر العربية
17	السيدة / هبة سليم عبد الرحمن عيتاني	أصيل	عمال مملكة البحرين
18	السيد / أحمد الجزيري	أصيل	عمال الجمهورية التونسية
19	الأستاذ / ناصر بن سعيد الدوسري	أصيل	عمال المملكة العربية السعودية
20	الأستاذ / عبد الله بن إبراهيم الفقيه	أصيل	عمال المملكة العربية السعودية
21	الفاضل / عمر بن سليمان بن سالم العادي	أصيل	عمال سلطنة عُمان
22	السيد / حمد عبد الواحد الحمادي	أصيل	عمال دولة قطر
23	السيد / حسن فقيه	أصيل	عمال الجمهورية اللبنانية
24	السيد / سعد الدين حميدي صقر	أصيل	عمال الجمهورية اللبنانية
25	السيد / خليفة محمد ضو	أصيل	عمال دولة ليبيا
26	السيدة / فاطمة حاكمي	أصيل	عمال المملكة المغربية
27	السيد / إبراهيم الشامي	أصيل	عمال المملكة المغربية
28	السيد / محمد الزيود	مناوب	حكومات المملكة الأردنية الهاشمية
29	السيدة / روضة محمد الخوري	مناوب	حكومات دولة قطر
30	السيدة / غاليه صالح الخلف	مناوب	حكومات دولة قطر
31	السيدة / نوف حمد الحردان	مناوب	حكومات دولة الكويت
32	السيدة / أميرة فتحي فهمي	مناوب	حكومات جمهورية مصر العربية
33	الأستاذ / عبد الله بن سعد الشهري	مناوب	عمال المملكة العربية السعودية
34	السيد / سعيد الزبيدي	مناوب	عمال دولة فلسطين
35	الأخ / العربي حبشي	مناوب	عمال المملكة المغربية
36	السيد / سليم حمدان	مر اقب	الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

م	اسم المشارك	صفة المشاركة	الجهة
37	السيد / أنس راشد	مراقب	الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب